بسم الله الرحمن الرحيم

دليل كتابة وإرسال ورقة السياسات

أكتوبر/نوفمبر ٢٠٢٥

۱) التعريف بالمؤتمر

المؤتمر السنوي للاقتصاد المقاوم هو حدث مستمر ينظمه مركز أبحاث الاقتصاد المقاوم بهدف "تحسين جودة صنع القرار في البلاد ."في هذا المؤتمر السنوي، يتم توفير الأرضية لرصد ومراقبة القضايا الرئيسية لاقتصاد البلاد، وتعزيز الأسس العلمية والسياساتية القائمة على نموذج الاقتصاد المقاوم، وتقديم مقترحات عملية لتحصين الاقتصاد، في مجال موضوعي محدد وبحضور الخبراء. كما يتم خلال المؤتمر، نشر ملخص الحوارات ومخرجات النقاشات والدراسات عبر وسائل الإعلام، لتهيئة الظروف للاستفادة والمشاركة وإبداء الرأي لجميع الجماهير والفاعلين في فضاء صنع السياسات في البلاد.

إن توجه هذا المؤتمر السنوي، باعتباره الحدث السنوي الأكثر اعتبارًا للاقتصاد المقاوم في البلاد، هو توجه سياساتي وعملياتي، وتُقدم مخرجاته للأجهزة المسؤولة للاستفادة منها وتتم متابعتها من قبل مركز أبحاث الاقتصاد المقاوم. لذا، يعد هذا الحدث فرصة للمسؤولين والخبراء والباحثين والأكاديميين للتحاور بشكل نقدي وتفاعلي متعدد الأطراف حول وجهات النظر المختلفة التي تُطرح لحل التحديات الاقتصادية للبلاد في موضوع المؤتمر، ولعب دور مضاعف في تحسين صنع السياسات وتحصين اقتصاد البلاد.

المؤتمر السنوي الثاني عشر للاقتصاد المقاوم بموضوع" النظام العالمي الجديد؛ إعادة ابتكار قوة إيران "مدرج على جدول الأعمال هذا العام.

٢) شرح محاور المؤتمر السنوي الثاني عشر للاقتصاد المقاوم

يُعقد المؤتمر السنوي الثاني عشر للاقتصاد المقاوم بموضوع" النظام العالمي الجديد؛ إعادة ابتكار قوة إيران"حول ٣ محاور و ٨ محورًا فرعيًا:

- **الماهية والتبيين**
  - إحداثيات النظام العالمي الجديد
  - مكانة إيران في النظام الجديد
  - آفاق النظام الجديد
  - مقاربات لإيران
- **الفرص والمبادرات**
  - القدرات الجيوسياسية والجيواقتصادية لإيران
  - التفاعلات الاستراتيجية مع الدول المستهدفة
  - المجموعات والمنظمات الإقليمية
  - تحصين سلاسل الإمداد
- **المعوقات والتحديات**
  - حملة العقوبات والضغط الأقصى
  - الدول المنافسة الإقليمية

فيما يلي شرح تفصيلي لمحاور ومحاور المؤتمر الفرعية.

المحور الأول: الماهية والتبيين

يتناول هذا المحور تحليل الأسس النظرية والمصاديق العينية للتحول في هيكل القوة العالمي. النظام العالمي الجديد ليس مجرد مفهوم مجرد، بل هو واقع قيد التكوين يتشكل من علامات مثل التراجع النسبي للهيمنة الأمريكية، وظهور قوى جديدة مثل الصين، وزيادة دور اللاعبين الإقليميين. الهدف من هذا المحور هو توفير إطار لفهم كيفية إعادة ابتكار قوة إيران من خلال تقديم تحليل دقيق لهذه البيئة المتغيرة. تتطلب إعادة الخلق هذه، معرفة دقيقة بقواعد وفرص وقيود هذا النظام الجديد، للتمكن من التحول من لاعب سلبي إلى فاعل نشط ومُشكّل في الساحة الدولية.

- **إحداثيات النظام العالمي الجديد**

يركز هذا القسم على تحديد الخصائص العينية والهيكلية للنظام الناشئ. على عكس النظام أحادي القطبية بعد الحرب الباردة الذي حددت فيه المؤسسات الغربية (مثل مجموعة السبع، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) قواعد اللعبة، يُعرّف النظام العالمي الجديد بخصائص مثل" التعددية غير الغربية "والمنافسة على المعايير التكنولوجية.

يعد النمو السريع لمجموعة بريكس، التي تضم الآن أكثر من ٤٥٪ من سكان العالم وحصة أكبر من مجموعة السبع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي (بناءً على تعادل القوة الشرائية)، مثالًا عينيًا على هذا التغيير. يُتوقع من الباحثين تحليل الأبعاد المختلفة لهذا النظام بعمق وبالاعتماد على مصاديق عينية. تشكل هذه الأبعاد المجالات الرئيسية للمنافسة والتعاون في العالم الجديد، وفهمها حيوي لإعادة ابتكار قوة إيران. أهم هذه الأبعاد هي:

- المنافسة التكنولوجية واقتصاد سياسة المعرفة: في النظام العالمي الجديد، ترتبط القوة أكثر من أي وقت مضى بالسيطرة على التكنولوجيات الرئيسية. يمكن ملاحظة هذه المنافسة بوضوح في الحرب التجارية والتكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين. إجراءات مثل قانون" الرقائق والعلوم "(CHIPS and Science Act) الأمريكي لتقييد وصول الصين إلى أشباه الموصلات المتقدمة، وفي المقابل، خطة" صنع في الصين ٢٠٢٥ "(Made in China 2025)لتحقيق الاستقلال التكنولوجي، ليست مجرد منافسة اقتصادية؛ بل هي أدوات لبناء القوة في القرن الحادي والعشرين.

يمثل هذا المجال تهديدًا وفرصة لإيران في آن واحد؛ تهديد من حيث أن العقوبات تعرقل وصول إيران إلى هذه الأجيال الجديدة من التكنولوجيا. ومع ذلك، فإن من معاني إعادة خلق القوة في هذا المجال، الاستثمار الهادف في المجالات التي تتمتع فيها إيران بميزة نسبية، وكذلك التعاون الاستراتيجي مع القوى غير الغربية لكسر احتكار التكنولوجيا الغربية.

- **حروب العملات ومحاولات إزالة الدولرة :**كانت هيمنة الدولار الأمريكي على النظام المالي العالمي، أقوى أداة لهيمنة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. تسمح هذه الهيمنة لواشنطن بعزل الدول عن الاقتصاد العالمي من خلال العقوبات المالية. يتميز النظام العالمي الجديد بالجهود المتزايدة للقوى الناشئة لتقليل الاعتماد على الدولار أو "إزالة الدولرة ."(De-dollarization) إجراءات مثل التجارة الثنائية بين روسيا والصين بالعملات الوطنية، واقتراح إنشاء عملة مشتركة في مجموعة بريكس، وقرار المملكة العربية السعودية ببحث بيع النفط للصين باليوان، كلها علامات على هذا الاتجاه. بالنسبة لإيران، التي تقع في قلب العقوبات الدولارية، يعد هذا الاتجاه فرصة استراتيجية. ترتبط إعادة ابتكار قوة إيران الاقتصادية ارتباطًا مباشرًا بالنجاح في الانضمام إلى هذه البنية

المالية الموازية، من خلال إبرام اتفاقيات نقدية ثنائية، واستغلال قدرة مؤسسات مثل "بنك التنمية الجديد "التابع لبريكس، وتطوير آليات التبادل المالي غير الغربية.

- اقتصاد سياسة الطاقة وإعادة الترتيب الإقليمي: خريطة الطاقة العالمية آخذة في التغير. من ناحية، سيغير التحرك العالمي نحو الطاقات المتجددة معادلات القوة على المدى الطويل. ومن ناحية أخرى، على المديين القصير والمتوسط، ستبقى أنواع الوقود الأحفوري حيوية، ويقوم كبار منتجي الطاقة بتشكيل تحالفات جديدة.

يعد تشكيل تحالف" أوبك بلس"، الذي وضع روسيا كمنتج كبير غير عضو في أوبك إلى جانب المنظمة، مثالًا على محاولة إدارة سوق الطاقة خارج إرادة القوى الغربية. بالنسبة لإيران، بصفتها واحدة من أكبر حاملي احتياطيات النفط والغاز في العالم، فإن إعادة خلق القوة في هذا المجال تعني استخدام" دبلوماسية الطاقة "النشطة. يشمل ذلك التعاون الاستراتيجي مع المنتجين الآخرين في أطر مثل أوبك بلس ومنتدى الدول المصدرة للغاز (GECF)، وكذلك التحول إلى مركز إقليمي (هاب) للطاقة من خلال مبادلة (سواب) وعبور (ترانزيت) الغاز من الدول المجاورة (مثل تركمانستان) إلى الأسواق العالمية.

- الأهمية المتزايدة لممرات النقل والتعاون الإقليمي: في النظام العالمي الجديد الذي يؤكد على الاتصال والتشبيك، أصبحت السيطرة على المسارات التجارية وممرات النقل بأهمية السيطرة على الأراضي. تُظهر المنافسة بين مشاريع مثل" مبادرة الحزام والطريق الصينية "(BRI) و" الممر الاقتصادي بين الهند وغرب آسيا والكيان الصهيوني وأوروبا "(IMEC)الأهمية الجيواقتصادية لهذه المسارات.

يعد الموقع الجغرافي لإيران على مفترق طرق هذه الممرات، فرصة فريدة لإعادة خلق القوة. التفعيل الكامل لـ" ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب"(INSTC) ، الذي يمكن

أن يجعل طريق التجارة بين الهند وروسيا وحتى الهند وأوروبا أقصر وأرخص بشكل ملحوظ، يحول إيران إلى حلقة ضرورية لا يمكن إزالتها في سلسلة التجارة العالمية. هذا لا يحقق فوائد اقتصادية مباشرة فحسب؛ بل يزيد أيضًا من معامل الأمن القومي للبلاد عن طريق ربط الأمن الاقتصادي للقوى الكبرى باستقرار إيران.

- **مكانة إيران في النظام الجديد**

يتناول هذا المحور الفرعي التقييم متعدد الأبعاد للموقع الحالي والقدرات الكامنة لإيران في هيكل القوة العالمي المتحول. في النظام العالمي الجديد، يقدم الاعتماد الحصري على متغيرات القوة التقليدية مثل حجم الناتج المحلي الإجمالي، أو حجم إنتاج النفط، أو القدرة العسكرية التقليدية، تقييمًا ناقصًا لمكانة دولة ما. أصبحت القوة اليوم ذات طبيعة شبكية ومركبة وتُعرّف بناءً على قدرة الدولة على استغلال مزاياها الفريدة. يسعى هذا القسم إلى تحليل دقيق لمصادر قوة إيران وتقديم حلول لتعاضدها في اتجاه إعادة خلق القوة الوطنية. من بين هذه الموارد يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- **المزايا المستدامة للجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك) والجغرافيا الاقتصادية (الجيواقتصاد)**

- **الهيمنة على شرايين الطاقة :**لا يزال موقع إيران متغيرًا ثابتًا وحيويًا في أمن الطاقة العالمي. إن السيطرة على مضيق هرمز، الذي لا يمر عبره حوالي ٢٠٪ من النفط الخام العالمي فحسب، بل أيضًا جزء كبير من الغاز المسال العالمي، خاصة من قطر، يعد رافعة ضغط ومساومة استراتيجية. في النظام العالمي الجديد حيث اشتدت المنافسة على أمن الموارد، تكتسب هذه المكانة أهمية مضاعفة.

- **مركز الاتصال والعبور الأوراسي :**بالتزامن مع تزايد أهمية المسارات البرية ونظرًا للموقع الجغرافي لإيران، تزداد أهمية هذا البلد في ممرات النقل الجديدة. يعد ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب، الذي يربط طريق التجارة بين الهند وإيران وأذربيجان وروسيا بأوروبا ويمكن أن يقلل من وقت وتكلفة النقل بنسبة ٣٠ إلى ٤٠٪، فرصة تاريخية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لإيران أن تعمل كجسر تواصل في مبادرة الحزام والطريق الصينية وتوفر مسار اتصال غرب الصين بغرب آسيا وأوروبا.

- **أدوات النفوذ غير المتماثلة والعمق الاستراتيجي الإقليمي**

- **شبكة الحلفاء الإقليميين (جبهة المقاومة) :**تُعد هذه الشبكة، التي تشمل لاعبين حكوميين وغير حكوميين في دول المنطقة، مصدر قوة فريدًا لإيران. تسمح هذه الشبكة لإيران بممارسة نفوذها خارج حدودها، وخلق ردع فعال ضد المنافسين، ولعب دور حاسم في عمليات حل الأزمات الإقليمية. في النظام العالمي الجديد، حيث الصراعات ذات طبيعة هجينة وتتم بالوكالة، تكتسب هذه الأداة أهمية خاصة. ومع ذلك، فإن أحد الأسئلة الأساسية هو كيف يمكن توسيع وظيفة هذه الشبكة من بُعد أمني-عسكري بحت إلى أبعاد سياسية واقتصادية أيضًا، والاستفادة من قدرتها على إنشاء كتل تعاون إقليمية.

- **القوة الناعمة الثقافية والحضارية :**تتمتع إيران، كوريثة لحضارة قديمة ومركز للعالم الشيعي، بنفوذ ثقافي وأيديولوجي كبير في المنطقة والعالم الإسلامي. هذه القوة الناعمة، على الرغم من تأثرها ببعض القضايا السياسية في السنوات الأخيرة، لا تزال قدرة كامنة لإعادة خلق القوة. يمكن لأفكار مثل ترويج اللغة الفارسية، والدبلوماسية العلمية والجامعية مع الدول المجاورة، والإنتاجات الثقافية المشتركة أن تساعد في إعادة بناء صورة إيران وإنشاء روابط شعبية عميقة.

- **آفاق النظام الجديد**

في هذا القسم، يتم دراسة وتحليل السيناريوهات المحتملة لمستقبل الهيكل الدولي. تعد هذه الدراسة إجراءً ضروريًا لتدوين استراتيجية وطنية لإعادة ابتكار قوة إيران، لأن كل سيناريو يخلق بيئة مختلفة بفرص وتهديدات خاصة تتطلب سياسات متناسبة.

- أحد أكثر الآفاق احتمالاً هو **تحرك العالم نحو" حرب باردة جديدة "بين الولايات المتحدة والصين .**يمكن ملاحظة علامات هذا الوضع في المنافسة الشديدة على الهيمنة على التكنولوجيات الاستراتيجية مثل الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، ومحاولات الجانبين لإنشاء كتل عسكرية واقتصادية متنافسة) مثل اتفاقية AUKUS بقيادة أمريكا مقابل تعميق التعاون الاستراتيجي بين الصين وروسيا(، ومواجهة أيديولوجية متزايدة بين نماذج الحكم. يحمل هذا السيناريو عواقب مزدوجة لإيران. من ناحية، يمكن أن يوفر الوقوع في مدار القوى الشرقية مساحة تنفس استراتيجية في مواجهة الضغوط الأمريكية، حيث تكتسب اتفاقية الـ ٢٥ عامًا مع الصين والاتفاقية الاستراتيجية مع روسيا أهمية حيوية في مثل هذا الفضاء. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يكون هذا الاختيار على حساب تقليل المرونة في السياسة الخارجية والتحول إلى لاعب فرعي في الاستراتيجية الكبرى للصين. إن إعادة خلق القوة في مثل هذا السيناريو، ستعتمد على القدرة على تبني استراتيجية" التوازن النشط "وتجنب الاعتماد الكامل على قطب واحد.

- السيناريو الثاني هو **تشكيل" عالم متعدد الأقطاب ."**في هذا الأفق، لا يتم توزيع القوة العالمية بين قوتين عظميين، بل بين مجموعة من القوى الكبرى والإقليمية بما في ذلك أمريكا، الصين، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الهند، واللاعبين الإقليميين المؤثرين. في مثل هذا العالم، تكون التحالفات مؤقتة وموضوعية، وتتعاون الدول أو تتنافس مع بعضها البعض

بناءً على مصالح محددة؛ على سبيل المثال، الهند موجودة في نفس الوقت في المجموعة الأمنية الرباعية (Quad) إلى جانب أمريكا، وفي منظمة شنغهاي وبريكس إلى جانب الصين وروسيا وإيران. يوفر هذا السيناريو، الفضاء الأكثر ملاءمة لإعادة ابتكار قوة إيران. في عالم متعدد الأقطاب، يمكن لإيران، بالاعتماد على مزاياها الجيوسياسية وشبكة نفوذها الإقليمي، أن تصبح قطب قوة مستقلًا في غرب آسيا. في هذا الفضاء، يصبح تعزيز المنظمات الإقليمية، وتعميق التعاون في إطار شنغهاي وبريكس، وإنشاء علاقات متوازنة مع جميع القوى الكبرى، أولوية رئيسية للسياسة الخارجية. بالطبع، التحدي الرئيسي في هذا السيناريو هو إدارة المنافسات الإقليمية الشديدة مع لاعبين مثل السعودية وتركيا اللذين يسعيان أيضًا للعب دور القطب الإقليمي.

- السيناريو الثالث، وهو أكثر تشاؤمًا، هو**" عالم فوضوي ومضطرب "**لا يوجد فيه أي قطب أو تحالف مستقر. يُعرّف هذا العالم بالأزمات المتقاطعة وغير المحلولة. التغيرات المناخية التي تؤجج أزمة المياه والهجرات الواسعة في مناطق مثل غرب آسيا وأفريقيا، والأزمات الأمنية والغذائية الناجمة عن الصراعات الإقليمية التي قد تعطل سلاسل الإمداد، كلها من سمات هذا الأفق المقلق. في مثل هذا العالم، تفقد المؤسسات الدولية فعاليتها ويصبح البقاء الوطني الأولوية الرئيسية للحكومات. إن إعادة ابتكار قوة إيران في هذا السيناريو المضطرب، يكتسب معنى مختلفًا تمامًا، وبدلاً من أن يكون موجهًا نحو النفوذ الخارجي، فإنه يعتمد على الصمود الوطني والحفاظ على التماسك الداخلي. في هذه الحالة، تُعتبر الدولة قوية إذا تمكنت من تأمين الأمن الغذائي والمائي والصحي لسكانها وحماية حدودها من تهديدات الجماعات العابرة للحدود.

من الواضح أنه، إلى جانب هذه السيناريوهات، يمكن ذكر سيناريوهات أخرى، ويعد التحليل الدقيق لعواقب كل سيناريو على أمن ومصالح إيران الوطنية وتوضيح المتطلبات الاستراتيجية لمواجهة كل منها، من الأهداف الرئيسية لهذا المحور الفرعي.

- **مقاربات لإيران**

يركز هذا المحور الفرعي على تدوين وتقييم الاستراتيجيات الكلية للفاعلية النشطة للجمهورية الإسلامية الإيرانية في النظام العالمي الجديد. بعد المعرفة الدقيقة بالبيئة الدولية والتقييم الواقعي لمكانة البلاد، تواجه إيران خيارات استراتيجية محددة ستحدد مسارها المستقبلي. يسعى هذا القسم إلى تلقي تحليلات تتناول هذه الخيارات الأساسية بشكل مدلل وعملياتي وترسم خريطة طريق لإعادة ابتكار قوة إيران.

- أحد الخيارات الاستراتيجية هو **تبني سياسة صريحة لـ" الانضمام إلى الشرق ."**تستند هذه المقاربة إلى تحليل مفاده أن مركز ثقل القوة الاقتصادية والسياسية للعالم يتحرك بشكل لا رجعة فيه نحو الشرق، ويجب على إيران تثبيت مكانتها في هذه الكتلة الجديدة من القوة. تتجاوز المصاديق العملية لهذه الاستراتيجية مجرد العضوية في مؤسسات مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريكس، وتشمل تعميقًا شاملاً للعلاقات الاستراتيجية مع الصين وروسيا. يمكن أن يتجلى هذا في شكل التنفيذ الكامل لوثيقة التعاون الشامل لمدة ٢٥ عامًا مع الصين في مجالات الطاقة والبنية التحتية، ورفع مستوى التعاون العسكري التقني مع روسيا إلى تحالف استراتيجي. تتمثل ميزة هذه الاستراتيجية في إنشاء درع دعم قوي في مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية الغربية والوصول إلى أسواق وتقنيات بديلة. ومع ذلك، فإن التحدي الرئيسي لها هو خطر التحول

إلى شريك أصغر في الاستراتيجية الكبرى لبكين أو موسكو وفقدان استقلالية العمل في السياسة الخارجية.

- الخيار الاستراتيجي الآخر هو **متابعة سياسة" عدم الانحياز النشط "أو" التوازن الاستراتيجي ."**ترتكز هذه المقاربة على مبدأ أن الالتزام الحصري بكتلة واحدة في عالم متعدد الأقطاب، يقضي على فرص التفاعل مع أقطاب القوة الأخرى. وفقًا لوجهة النظر هذه، يجب على إيران، مثل قوى كهند أو تركيا، أن تتبع علاقات متوازنة ومبنية على مصالح محددة مع جميع اللاعبين الرئيسيين بما في ذلك الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي والقوى الناشئة الأخرى. على سبيل المثال، بالتزامن مع تطوير ممر الشمال والجنوب مع روسيا والهند، يمكن الحفاظ على التعاون التجاري غير الخاضع للعقوبات مع أوروبا والاستفادة من تنافس القوى لجذب الاستثمار في المشاريع الرئيسية مثل تطوير ميناء تشابهار. توفر هذه الاستراتيجية أقصى قدر من المرونة والاستقلالية للبلاد، لكن تنفيذها يتطلب قدرة اقتصادية عالية ودبلوماسية معقدة وذكية للغاية، وتواجه دائمًا خطر عدم الثقة من جميع الأطراف.

في النهاية، يجب دعم كل من هذه الاستراتيجيات الكلية بمزيج مثالي من أدوات القوة. في هذا القسم، يجب الإجابة على هذا السؤال: أي مزيج من الدبلوماسية الاقتصادية (مثل التركيز على اقتصاد العبور ودبلوماسية الطاقة)، والقوة الناعمة الثقافية (من خلال الاستفادة من القدرة الحضارية والدينية واللغوية في المحيط المجاور)، والردع الدفاعي (كضامن للأمن وسلامة أراضي البلاد في بيئة مضطربة) يمكن أن يؤمن المصالح الوطنية الإيرانية على أفضل وجه؟ يجب أن تتجاوز التحليلات المقدمة في هذا القسم التوصيات العامة وأن تساعد صانعي السياسات في

اختيار وتنفيذ المسار الأكثر فعالية لإعادة ابتكار قوة إيران في العقود القادمة من خلال تقديم نماذج عملياتية.

المحور الثاني: الفرص والمبادرات

يركز هذا المحور على تحديد الفرص المحددة وتقديم حلول مبتكرة لتعزيز القوة الوطنية في النظام العالمي الجديد. السمة الرئيسية لهذا النظام الجديد هي كسر احتكارات القوة الاقتصادية والسياسية الغربية وخلق مساحات جديدة للفاعلية. بالنسبة لإيران، هذا يعني فرصة تاريخية لتجاوز القيود الناجمة عن العقوبات والعزلة وتحديد دور جديد لنفسها. الصراع العسكري الأخير مع الكيان الصهيوني، مع كشفه للتهديدات، عمل كعنصر مسرّع وحوّل ضرورة الاستفادة من هذه الفرص من خيار استراتيجي إلى ضرورة للأمن القومي. يسعى هذا المحور إلى تحويل القدرات الكامنة للبلاد إلى مكونات قوة فعلية في اتجاه إعادة ابتكار قوة إيران في بيئة ما بعد الأزمة.

- **القدرات الجيوسياسية والجيواقتصادية لإيران**

يعد الموقع الجغرافي لإيران في النظام العالمي الجديد، الذي اشتدت فيه المنافسة على المسارات التجارية البرية، رصيدًا استراتيجيًا اكتسب أهمية حيوية بعد الصراع العسكري الأخير مع الكيان الصهيوني. أظهر هذا الصدام العسكري مدى إمكانية أن يصبح الاقتصاد الوطني هشًا في وقت الأزمة عند الاعتماد الحصري على عائدات النفط ومسارات النقل البحري التقليدية. من هنا، تحول تفعيل قدرات العبور للبلاد من أولوية اقتصادية إلى ضرورة للأمن القومي لإعادة ابتكار قوة إيران.

تكتسب مشاريع مثل ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب معنى أعمق في هذا الفضاء الجديد. هذا الممر، الذي يمكن أن يقلل من وقت نقل البضائع من موانئ الهند إلى روسيا بنسبة تصل إلى ٤٠٪، لم يعد مجرد بديل اقتصادي لقناة السويس؛ بل هو مسار استراتيجي يعمل خارج نقاط الأزمة ومناطق نفوذ القوى الغربية. أثبت الصراع الأخير

هشاشة المسارات البحرية التقليدية في شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر وضاعف من جاذبية مسار آمن ومستقر عبر الأراضي الإيرانية لقوى مثل الهند وروسيا. وبالمثل، فإن تطوير ميناء تشابهار كبوابة لدخول آسيا الوسطى، ليس مجرد مشروع اقتصادي لتجاوز المنافسين الإقليميين، بل كمرسى اقتصادي واستراتيجي خارج منطقة الخليج المتوترة، يزيد من عمق التنفس الاقتصادي والأمني للبلاد.

الهدف من هذا القسم هو تقديم خطط عملياتية لتحويل إيران من موقع مُصدّر للمواد الخام إلى" مركز اتصال إقليمي (هاب) ."يتطلب هذا التحول مراجعة أساسية في الدبلوماسية الاقتصادية. بعد صراع عسكري، سيكون السؤال الرئيسي للشركاء الدوليين هو أمن وموثوقية هذه المسارات. لذلك، فإن إعادة خلق القوة في هذا المجال، تعني قدرة إيران على ضمان الأمن المادي والقانوني لهذه الممرات والتحول إلى" مزود للاستقرار "في المسارات التجارية. هذا لا يخلق فقط إيرادات مستدامة من العملات الأجنبية للبلاد من خلال تنويع المصادر، بل الأهم من ذلك، يخلق" درعًا اقتصاديًا ."عندما ترتبط المصالح الاقتصادية الحيوية لدول مثل الصين والهند وروسيا بالبنى التحتية داخل إيران، فإن أي تهديد عسكري ضد سلامة أراضي إيران واستقرارها، سيعني أيضًا تهديدًا للمصالح المباشرة لهذه القوى، وبهذه الطريقة، سيزداد معامل الأمن القومي للبلاد بشكل كبير.

- **التفاعلات الاستراتيجية مع الدول المستهدفة في النظام العالمي الجديد**

في النظام العالمي الجديد، حيث التحالفات أكثر سيولة وتعتمد على مصالح محددة، عمل الصدام العسكري الأخير مع الكيان الصهيوني أيضًا كعامل محفز وحوّل ضرورة إعادة تعريف وتعميق الشراكات الاستراتيجية الإيرانية من خيار إلى ضرورة للأمن القومي. كان هذا الصراع اختبارًا لقياس مدى موثوقية الشركاء الدوليين وأظهر أنه في بيئة محفوفة بالمخاطر، تتطلب إعادة خلق القوة السياسية للبلاد بنية سياسة خارجية متعددة

الطبقات ومرنة.

على هذا الأساس، يُعد تعميق العلاقات مع القوى الرئيسية غير الغربية، حجر الزاوية في هذه البنية الجديدة. لم تعد وثيقة التعاون الشامل لمدة ٢٥ عامًا مع الصين مجرد اتفاقية اقتصادية، بل هي ميثاق استراتيجي لإرساء الاستقرار في مواجهة ضغوط ما بعد الحرب. الدعم السياسي لبكين في مؤسسات مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقدرتها على توفير سبل للتنفس الاقتصادي خارج النظام المالي الغربي، لهما أهمية حيوية.

وبالمثل، يجب أن يرتقي التعاون العسكري والتقني مع روسيا، الذي تم اختباره في ميادين مشتركة، إلى شراكة مستدامة لمواجهة التهديدات المشتركة وتحقيق التوازن في مواجهة التحالفات المنافسة. هاتان القوتان هما المراسي الرئيسية لإيران لمنع العزلة الاستراتيجية في فترة ما بعد الأزمة.

على المستوى الإقليمي، خلق الصراع الأخير فضاءً معقدًا. من ناحية، قد تندفع بعض الدول المجاورة نحو التحالفات التي تقودها الغرب بحثًا عن ضمانات أمنية. ولكن من ناحية أخرى، فإن إثبات قدرات الردع الإيرانية ومشاهدة مخاطر توسع الصراع، أوضح للاعبين الإقليميين الآخرين ضرورة خفض التصعيد وإيجاد حلول دبلوماسية. الهدف من هذا القسم هو تقديم نموذج لـ" الدبلوماسية الشبكية "التي تستفيد من هذا الفضاء المزدوج. يشمل ذلك تعزيز العلاقات مع الشركاء الإقليميين الموثوق بهم وفي نفس الوقت، الإدارة الذكية للتوترات الإقليمية، مع التأكيد على المصالح المشتركة في الاستقرار الإقليمي وأمن المسارات التجارية.

بالإضافة إلى هاتين الطبقتين، تتطلب إعادة خلق القوة السياسية لإيران إنشاء عمق استراتيجي على نطاق عالمي. يتحقق هذا من خلال إقامة علاقات متوازنة ومفيدة مع القوى الإقليمية الناشئة مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، وكذلك الدول الأصغر ولكن

ذات الأهمية الاستراتيجية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا التي لديها وجهات نظر نقدية تجاه النظام أحادي القطبية. هذه الشبكة الواسعة من العلاقات، تحول إيران من لاعب محصور في الأزمات الإقليمية إلى فاعل ذي حضور ونفوذ عالمي، ومن خلال إنشاء جبهة دبلوماسية متنوعة، تقلل بشكل كبير من هشاشة البلاد أمام الضغوط الأحادية.

- **المجموعات والمنظمات الإقليمية**

تُعد عضوية إيران الكاملة في منظمة شنغهاي للتعاون والانضمام إلى مجموعة بريكس في عام ٢٠٢٣، نقاط تحول مهمة في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. هذه التطورات، التي تعد علامات على الفرص المتاحة في النظام العالمي الجديد، تحولت في فضاء ما بعد الصراع العسكري، من مجرد إنجازات دبلوماسية إلى أركان حيوية للأمن القومي وإعادة الإعمار الاقتصادي. توفر هذه المنظمات منصة للتعاون الأمني والاقتصادي تقع خارج سيطرة ونفوذ الغرب، ولهذا السبب، تُعتبر أدوات رئيسية لإعادة ابتكار قوة إيران في بيئة استراتيجية جديدة.

في البعد الاقتصادي، تكتسب قدرات مجموعة بريكس أهمية حيوية. تُعتبر المؤسسات والأدوات المالية لمجموعة بريكس، بما في ذلك بنك التنمية الجديد، بديلاً محتملاً للمؤسسات المالية الغربية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. البنى التحتية الحيوية للبلاد، التي كانت بحاجة إلى إعادة بناء وتحديث بالفعل بسبب أكثر من عقد من العقوبات الشديدة، تكبدت أضرارًا إضافية خلال الصراع العسكري الأخير. من هنا، أصبح الحصول على الموارد المالية لإعادة إعمار شامل، أولوية فورية واستراتيجية. على هذا الأساس، يمكن لإيران تقديم خطط محددة لتمويل المشاريع الرئيسية، بما في ذلك تحديث شبكة الكهرباء، وتطوير محطات الموانئ، واستكمال ممرات النقل بالسكك الحديدية، إلى هذه المؤسسة والمؤسسات المماثلة. النجاح في جذب الموارد من هذه

المؤسسات، لا يساعد فقط في إعادة الإعمار الاقتصادي، بل يُعتبر أيضًا انتصارًا سياسيًا في اتجاه كسر الاحتكار المالي الغربي وإبطال مفعول العقوبات. كما أن آليات بريكس للتجارة بالعملات الوطنية، توفر منصة لتقليل الاعتماد على الدولار وتحصين التجارة الخارجية للبلاد ضد الضغوط المالية المستقبلية.

في البعد الأمني، تحتل منظمة شنغهاي للتعاون مكانة فريدة. زاد الصدام العسكري الأخير من التهديدات الأمنية الهجينة، بما في ذلك خطر تنشيط الجماعات المتطرفة والإرهابية من قبل اللاعبين المعادين على الحدود الشرقية للبلاد. في هذا الإطار، يمكن لإيران أن تتحول من عضو مجرد، إلى شريك أمني لا يمكن الاستغناء عنه لهذه المنظمة. يتحقق هذا من خلال المشاركة النشطة في" الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب "(RATS) ومشاركة بياناتها الاستخباراتية وخبراتها الواسعة في مجال مكافحة الإرهاب في غرب آسيا. لعب مثل هذا الدور، لا يساعد فقط في تأمين حدود إيران نفسها، بل يثبت أيضًا مكانة البلاد كـ" مزود للاستقرار "في آسيا الوسطى ويواجه الروايات التي تسعى إلى تقديم إيران كلاعب مزعزع للاستقرار.

لذلك، يسعى هذا المحور الفرعي إلى دراسة الحلول العملية لتحويل هذه العضويات من حضور رمزي إلى أداة قوة فعالة. ستُمهد الإجابة على هذه التحديات طريق إعادة ابتكار قوة إيران في الأبعاد الاقتصادية والأمنية في النظام العالمي الجديد.

- **تحصين سلاسل الإمداد**

أظهر تتابع الأزمات العالمية في العقود الأخيرة، من الصدمات المالية مثل أزمة عام ٢٠٠٨، إلى التوترات الجيواقتصادية مثل الحروب الجمركية، والأزمات الصحية العالمية مثل جائحة كوفيد-١٩، والصراعات العسكرية المباشرة في أوكرانيا وغرب آسيا، بوضوح أن عصر الاعتماد على سلاسل الإمداد العالمية والقائمة على استراتيجية الإنتاج في الوقت

المحدد قد انتهى. أصبحت السيطرة على سلاسل إمداد السلع الأساسية (الغذاء، الدواء، الطاقة، والقطع الصناعية) مكونًا حيويًا للقوة الوطنية في النظام العالمي الجديد. الدول التي تكون هشة في هذه المجالات، تتعرض بسهولة للضغط السياسي والاقتصادي.

بالنسبة لإيران، التي تخضع لعقوبات شديدة وطويلة الأمد، كان هذا الموضوع دائمًا ذا أهمية، لكن الصدام العسكري الأخير مع الكيان الصهيوني، حوّل هذه الأولوية الاستراتيجية إلى ضرورة للأمن القومي، فورية ولا يمكن تجاهلها. أظهر هذا الصراع أنه في وقت الأزمة الشاملة، فإن القدرة على الحفاظ على الوظائف الأساسية للدولة وتأمين احتياجات المجتمع، تكتسب أهمية تضاهي القدرة العسكرية.

يسعى هذا القسم إلى تقديم حلول لإعادة خلق القوة من خلال الزيادة الشاملة لـ "الصمود الوطني ."يتجاوز هذا الصمود مجرد زيادة الإنتاج المحلي، ليشمل مبادرات استراتيجية مثل الزراعة خارج الحدود الإقليمية في الدول الحليفة لتنويع مصادر الغذاء، والاستثمار في التكنولوجيات الزراعية الحديثة لإدارة أزمة المياه، وإنشاء سلاسل إمداد آمنة إقليمية مع الدول المجاورة للسلع الأساسية. وبالمثل، في مجال الصحة، يعني تحصين سلسلة الإمداد تحقيق الاكتفاء الذاتي ليس فقط في الدواء النهائي، بل الأهم من ذلك، في المواد الفعالة الدوائية (API) لكسر الاعتماد على عدد قليل من الدول المحددة لهذه المدخلات الحيوية.

كما أبرز الصدام الأخير ضرورة تحصين سلسلة الإمداد الصناعية، من المواد الخام إلى السلع الوسيطة الرئيسية، لضمان عدم شل البنية الصناعية والدفاعية للبلاد نتيجة للاضطرابات. يتطلب هذا دبلوماسية اقتصادية نشطة لإنشاء مسارات تجارية بديلة وإبرام اتفاقيات نقدية ثنائية لتجاوز النظام المالي الدولاري. في النهاية، هذا النهج، يحول مفهوم "الاقتصاد المقاوم "من استراتيجية دفاعية للبقاء في مواجهة الضغوط، إلى استراتيجية

فاعلة لاكتساب القوة؛ لأن الدولة التي لا يمكن الضغط عليها من خلال احتياجاتها الأساسية، ستتمتع باستقلالية عمل وحرية فاعلية أكبر في الساحة الدولية.

المحور الثالث: المعوقات والتحديات

إن مسار إعادة ابتكار قوة إيران في النظام العالمي الجديد ليس ممهدًا، ويواجه معوقات جدية داخلية وخارجية. العديد من هذه التحديات هي إرث من النظام السابق الذي لا يزال يلقي بظلاله على فاعلية إيران. من ناحية أخرى، فإن بعض المعوقات متجذرة في الهياكل الداخلية غير الفعالة والرؤى غير الصحيحة لصناع القرار. إن المعرفة الدقيقة والصريحة والعلمية بهذه المعوقات، هي الخطوة الأولى والأكثر أهمية للتغلب عليها. يتناول هذا المحور، بنهج تشخيصي، تشريح هذه التحديات.

- **حملة العقوبات والضغط الأقصى**

اكتسب نظام العقوبات الأمريكية الأحادية، كأداة القوة الرئيسية المتبقية من النظام أحادي القطبية، طابعًا أكثر تعقيدًا وعدائية بعد الصدام العسكري الأخير مع الكيان الصهيوني، وما تلاه من تفعيل لآلية الزناد (Snapback) من قبل الترويكا الأوروبية. لم تعد هذه الحملة مجرد أداة لاحتواء برامج إيران الاستراتيجية، بل تحولت إلى حرب اقتصادية شاملة، يتم توجيهها بتنسيق كامل بين واشنطن وتل أبيب والعواصم الأوروبية بهدف منع إعادة ابتكار قوة إيران في فترة ما بعد الأزمة.

في هذه البنية من الضغط، تضيق الولايات المتحدة، مستفيدة من هيمنة الدولار والسيطرة على الشرايين المالية العالمية عبر مؤسسات مثل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية(OFAC) ، حصارها الاقتصادي. في الوقت نفسه، يقوم الكيان الصهيوني، باستخدام نفوذه السياسي في العواصم الغربية وقدراته الاستخباراتية والسيبرانية، بتحديد وتعطيل الشبكات المالية والتجارية الإيرانية التي تسعى لتقليل أثر العقوبات. أدى إجراء الدول الأوروبية في تفعيل آلية الزناد خلال الأشهر الماضية إلى توحيد الجبهة الغربية بالكامل في

هذه المواجهة الاقتصادية. هذا التوافق هو العقبة الخارجية الرئيسية أمام إعادة الإعمار الاقتصادي وتطوير البنى التحتية المتضررة للبلاد.

لذلك، يسعى هذا المحور الفرعي إلى دراسة عميقة للأبعاد القانونية والاقتصادية والتقنية لنظام العقوبات الموحد هذا وتقديم حلول خلاقة لمواجهته في سياق النظام العالمي الجديد. يجب أن تتجاوز هذه الحلول الإجراءات التكتيكية لتجاوز العقوبات وأن تتحرك نحو إنشاء بنية مالية موازية ومرنة.

على سبيل المثال، يجب دراسة قدرة التعاون المصرفي والمالي الثنائي مع الشركاء الاستراتيجيين بجدية. كما أن الاتصال بأنظمة المراسلات المالية البديلة مثل SPFS الروسية و CIPS الصينية، لم يعد خيارًا، بل ضرورة استراتيجية لإنشاء ممر مالي آمن وخارج نطاق وصول النظام الدولاري. الأهم من ذلك كله، يجب أن تركز الدبلوماسية النشطة في مؤسسات مثل مجموعة بريكس على أجندة" إزالة الدولرة "وتعزيز مؤسسات مثل" بنك التنمية الجديد ."النجاح في هذه المجالات يعني إبطال مفعول أقوى أسلحة أعداء إيران تدريجيًا وتوفير الأرضية الحقيقية لإعادة خلق القوة الاقتصادية في العالم الجديد.

- **الدول المنافسة الإقليمية**

في حين أن النظام العالمي الجديد يوفر فرصًا لإيران، لا ينبغي تجاهل حقيقة أن هذه الفرص متاحة أيضًا للمنافسين الإقليميين بشكل متساوٍ وأحيانًا أكثر. تسعى هذه الدول أيضًا إلى إعادة خلق قوتها في الفراغ النسبي الناجم عن تقليل تركيز أمريكا على المنطقة، وهذا يخلق بيئة تنافسية معقدة ومتعددة الطبقات.

دول مثل السعودية والإمارات، بالاعتماد على موارد مالية ضخمة، تبنت استراتيجية "القوة الذكية "التي تركز على التنويع الاقتصادي والدبلوماسية النشطة. خطط مثل رؤية

٢٠٣٠ السعودية والمشاريع الضخمة مثل مدينة نيوم، هي محاولة لتحويل هذه الدول من قوى نفطية بحتة إلى مراكز عالمية للتكنولوجيا والسياحة واللوجستيات. في الوقت نفسه، تسعى هذه الدول من خلال التحالفات الأمنية مثل" اتفاقيات أبراهام"، إلى إنشاء بنية أمنية إقليمية تعزل إيران أو حتى تحتويها.

من ناحية أخرى، تتبع تركيا أيضًا، كمنافس تقليدي وقوي، استراتيجية متعددة الأوجه تمتد من النفوذ في شمال العراق وسوريا إلى توسيع وجودها في القوقاز وآسيا الوسطى. تسعى هذه الدولة، بالاعتماد على قوتها الصناعية والعسكرية، إلى التحول إلى قطب للطاقة ومسار عبور رئيسي عبر" الممر الأوسط "الذي يتنافس بشكل مباشر مع خطط إيران للعب دور في مسارات الشرق إلى الغرب.

في غضون ذلك، برزت الهند أيضًا، كقوة ناشئة، كلاعب مهم في المعادلات الإقليمية. هذه الدولة، على الرغم من أنها ليست منافسًا أيديولوجيًا أو عسكريًا مباشرًا لإيران، إلا أنها تمثل منافسة جدية في الساحة الجيواقتصادية. يعد مشروع الممر الاقتصادي بين الهند وغرب آسيا وأوروبا(IMEC) ، الذي تم تصميمه بدعم أمريكي وبمشاركة الإمارات والسعودية والكيان الصهيوني، خطة استراتيجية لإنشاء مسار تجاري بديل يتجاوز إيران بشكل واضح ويتحدى قدرة مبادرات مثل الحزام والطريق الصينية أو ممر الشمال والجنوب.

لذلك، يتناول هذا القسم التحليل العميق لاستراتيجيات هؤلاء اللاعبين المنافسين وتقديم خيارات لإدارة هذه المنافسة المعقدة. السؤال الرئيسي هو، على أي نموذج يجب أن تستند استراتيجية إيران: المواجهة المباشرة في مناطق النفوذ، الاحتواء غير المباشر من خلال تعزيز الحلفاء، أم إيجاد أرضيات للتعاون مع الحفاظ على المنافسة في قضايا مثل الاستقرار الإقليمي أو أمن الطاقة؟ إن الإدارة الذكية لهذه المنافسات الإقليمية، التي

أصبحت أكثر تعقيدًا بعد الصراع العسكري الأخير، هي جزء مهم من لغز نجاح إيران في النظام الجديد.

٣) نوع الأوراق المرسلة

الهدف العام للمؤتمر السنوي للاقتصاد المقاوم هو تحسين جودة صنع القرار في البلاد. لذلك، يتلقى هذا المؤتمر ويقيم الأوراق العلمية في شكل" ورقة سياسات ."أوراق السياسات المختارة، بالإضافة إلى تقديمها في اختتام المؤتمر أمام كبار المسؤولين في البلاد، ستتم متابعتها أيضًا بعد الاختتام من قبل مركز أبحاث الاقتصاد المقاوم لدى الأجهزة المسؤولة، لتكون ذات أثر إن شاء الله.

"ورقة السياسات "هي نموذج محلي تم تصميمه مع مراعاة محور الفعالية والسعي لتقديم إجابات واقعية ودقيقة لمشاكل الاقتصاد في البلاد. يمكن أن يكون مستوى المناقشات المقدمة في ورقة السياسات على مستوى" الاستراتيجية "أو" السياسة "أو" الحل"، ومن هذا المنطلق لا يوجد أي قيود أمام مقدمي هذه الأوراق.

- **التعريف بورقة السياسات**

السمة الرئيسية لورقة السياسات هي أنها تحدد" ما هي المشكلة "و" كيف يمكن اتخاذ إجراء لحلها "لتقديم" اقتراح سياساتي "محدد للبلاد والمسؤولين المعنيين في النهاية. تختلف ورقة السياسات في شكلها عن الشكل المألوف للمقالة ولها عدة ميزات:

- **موجهة لحل المشكلة ولها حل محدد :**في نموذج ورقة السياسات، لا يُقبل التصنيف والدراسة المجردة لموضوع دون التوصل إلى نتيجة سياساتية وعملياتية، ويجب أن تؤدي نتيجة الورقة إلى حل إحدى المشاكل الحقيقية لاقتصاد البلاد.

- **موجزة ومختصرة :**في هذا النموذج، لا يحتاج الكاتب إلى قضاء وقت طويل في كتابة نص طويل بالأطر العلمية المألوفة. حتى المدير التنفيذي على الرغم من انشغالاته الكثيرة يمكنه طرح فكرته لحل المشاكل المستحدثة في مجال عمله في هذا القالب.
- **التحكيم والتقييم الحضوري :**فرصة التقديم الحضوري أمام لجنة المحكمين للمؤتمر، المكونة من الأساتذة وأصحاب الرأي والمسؤولين المختارين في المجال الموضوعي المعني، والتحكيم بشكل حضوري وتفاعلي هي إحدى الميزات الأخرى لورقة السياسات.

٤) مراحل وتوقيت قبول الأوراق

يتم قبول وتحكيم الأوراق على ثلاث مراحل:

١. **المرحلة الأولى :**وفقًا للجدول الزمني المحدد، يتم استلام وتقييم **ملخصات الأوراق** . الفرصة متاحة لهذه المرحلة حتى تاريخ **20 آذر (١٠ ديسمبر)** من العام الحالي.

٢. **المرحلة الثانية :**مع تقديم ملاحظات التقييم على ملخصات الأوراق المرسلة، تُمنح الفرصة لإعداد **النسخة الأصلية للورقة** .يجب تقديم النسخة الأصلية في قالب PowerPointالذي تم تحميل نموذجه على موقع المؤتمر. الفرصة متاحة لهذه المرحلة حتى تاريخ **5 دي (٢٥ ديسمبر)** من العام الحالي.

٣. **المرحلة الثالثة :**بعد تأكيد ملف PowerPoint للورقات وإبلاغ الكاتب، يتم **التحكيم الحضوري** من قبل لجنة المحكمين للمؤتمر، المكونة من اللجنة العلمية للمؤتمر والخبراء المختارين. سيتم تقديم أوراق السياسات المختارة في يوم اختتام المؤتمر بحضور كبار المسؤولين في الموضوع المعني وسيتم تكريمها.

يتم تقديم قالب الملخص والنقاط المطلوبة في تدوين أصل ورقة السياسات المرسلة لأمانة المؤتمر أدناه.

- **المرحلة الأولى لإرسال الأوراق حتى (١١ديسمبر - ملخص الورقة**

يجب على الراغبين في إرسال" ورقة سياسات "للمؤتمر السنوي الثاني عشر للاقتصاد المقاوم، إرسال ملخصات أوراقهم أولاً إلى عنوان البريد الإلكتروني moqavemati.economy@gmail.com.سيتم مراجعة الملخص وإبلاغ النتيجة عبر الرد على البريد الإلكتروني المرسل، ليقوموا بإعداد أصل ورقة السياسات في حال الموافقة.

يجب أن يحتوي ملخص ورقة السياسات على عنوان مناسب ونص بحد أقصى ٧٠٠ كلمة ويتضمن ما يلي:

١. **بيان المشكلة :**ما هي المشكلة التي تواجهها إيران؟

٢. **الإشارة إلى جذور وآثار المشكلة :**ما هو جذر وسبب ظهور المشكلة؟ ما هي آثار المشكلة وعواقب عدم حلها؟

٣. **الإشارة إلى حل المشكلة :**ماذا يجب أن نفعل لحل المشكلة؟ ما التغيير الذي يجب أن يحدث في المسار الحالي ومن هو الفرد والمؤسسة التي يجب أن تتخذ القرار؟

- **المرحلة الثانية لإرسال الأوراق حتى ٢٦ ديسمبر - أصل ورقة السياسات**

في حال موافقة اللجنة العلمية للمؤتمر على ملخص الورقة، يمكن لصاحب الورقة إعداد النسخة الأصلية لورقة السياسات في الوقت المحدد وفقًا لقالب PowerPoint الذي تم تحميله وإرسالها إلى عنوان البريد الإلكتروني moqavemati.economy@gmail.com.

٥) نقاط مهمة في تدوين ورقة السياسات

- **انتبه إلى تنظيم المحتوى :**استخدم أسلوب الهرم المقلوب في تدوين ورقة السياسات. لذلك، ضع الرسالة الأهم لورقة السياسات في البداية والموضوع الأقل أهمية في النهاية.
- **كن مهنيًا، لا أكاديميًا :**جمهور ورقة السياسات غير مهتم بمنهجية البحث/التحليل المستخدمة لإنتاج الأدلة. لديهم اهتمام كبير بمعرفة فكرة ورؤية المقدم حول المشكلة والحلول المحتملة بناءً على الأدلة الجديدة. ومع ذلك، للدفاع عن اقتراحك السياساتي، قم بمراجعة النظريات وأحدث الأبحاث أيضًا.
- **كن ذا هدف وتركيز محدد :**حدد المشكلة التي تريد معالجتها بوضوح، وحدد أبعادها وحدودها، وزاوية تناولها، ومستوى تحليلها وحلها. أيضًا، ضع في اعتبارك جمهورًا محددًا في ورقة السياسات وحدده. يمكن أن يكون هذا الجمهور جهازًا أو فردًا صانع قرار، أو مجموعة ذات نفوذ، أو حتى وسيلة إعلامية.
- **اكتب بإيجاز :**تستخدم ورقة السياسات لغة واضحة وبسيطة ومألوفة للجمهور. تجنب الاستخدام المفرط للمصطلحات الفنية والجمل الطويلة. عندما تكون المصطلحات الفنية ضرورية، اشرحها.
- **احصل على تصميم مناسب :**يجب أن تجذب ورقة السياسات انتباه الجماهير المحتملة من خلال تصميم احترافي وإبداعي. لذلك، من الضروري أن يدرج مدونو ورقة السياسات بعض الميزات مثل الاستخدام المناسب للألوان، والشعار، والصور، والرسوم البيانية، والنموذج المفاهيمي، والشعار، والاقتباسات المصورة، وما إلى ذلك في الورقة.

- **اتبع نهجًا قائمًا على الأدلة :**الهدف من ورقة السياسات هو الإقناع. جزء كبير من إقناع الجمهور هو دعم أفكارك باستخدام الأدلة. لذلك، يجب أن تكون الحلول قائمة على الأدلة. استخدم الأدلة أيضًا لإظهار نقاط الضعف والعيوب في السياسات الحالية.
- **لتكن التوصيات عملية وقابلة للتنفيذ :**ورقة السياسات هي أداة براغماتية تستهدف خبراء السياسات واللاعبين المؤثرين في كل موضوع. لذلك، اقترح توصيات تبدو واقعية للجمهور وتم أخذ القيود التنفيذية والإدارية ومحدودية الموارد والميزانية والأبعاد السياسية والأيديولوجية في الاعتبار في ضوء التجربة السابقة وكذلك تجربة الدول الأخرى.

(6ملاحظات إرسال الأوراق والمزايا

فيما يتعلق بإرسال الأوراق، توجد الملاحظات التالية:

- تم تقديم المحاور والمحاور الفرعية بهدف التوجيه وتحسين الفضاء الذهني وهي لا تعني وضع قيود لتقديم أوراق سياسات في موضوعات وتحديات أخرى في المجال الموضوعي للمؤتمر.
- لا تتطلب ملخصات أوراق السياسات قضاء وقت طويل لتدوينها. يكفي فقط ذكر تحدٍ معروف وحل محدد.
- إن رفض الملخص أو عدم اختيار أصل ورقة السياسات كورقة مختارة من قبل اللجنة العلمية، لا يُنشئ أي مسؤولية للجنة العلمية ومسؤولي المؤتمر.

تُمنح الأوراق المعتمدة والمختارة للمؤتمر، الامتيازات التالية:

- متابعة ورقة السياسات باستخدام قدرات المؤتمر السنوي للاقتصاد المقاوم خلال المؤتمر وبعد اختتام المؤتمر والتعاون مع مقدم ورقة السياسات في عملية صنع القرار.

- فرصة تقديم ورقة السياسات بحضور صناع القرار وكبار المسؤولين في اختتام المؤتمر.
- نشر ملخصات أوراق السياسات المقبولة في النشرة الخاصة وموقع المؤتمر.
- تقدير خاص، وهدية قيمة، ودرع المؤتمر لأوراق السياسات المختارة للمؤتمر.